EISSN: 2716-8891/ISSN 2572-0171

مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة

المجلد 06 ، العـدد: 02 (2023)، ص 191- 208

# دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

# The role of agriculture sector in achieving food security in Algeria

**معزوزي إدريس [1] *، بن خزناجي أمينة [2]**

**Amina BENKHEZNADJI  Driss MAZOUZI**

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر،

driss.mazouzi@univ-bba.dz

مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية (LERDR)

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر،

amina.benkheznadji@univ-bba.dz

مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة(LEZINRU)

**تاريخ الاستلام:** 2023-01-06  **تاريخ القبول:** 2023-09-19  **تاريخ النشر:** 2023-10-30

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الفلاحي في توفير الغذاء، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وذلك من خلال عرض وتحليل لمختلف مؤشرات الأمن الغذائي ومقومات القطاع الفلاحي، وأهم إسهاماته في إنعاش الاقتصاد هذا من جهة. والجهود المبذولة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من جهة أخرى.

لقد خلصت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي ساهم بشكل كبير في تحسن مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر على مدى السنوات الأخيرة. إلا أنه يبقى غير مستغل بعد، وهذا مقارنة بالإمكانات والمقومات الهائلة التي يمتاز بها، لدى وجب إعطاء المزيد من الاهتمام لقطاع الفلاحة والتوجه إلى تطوير الشعب الفلاحية الاستراتيجية كشعبة الحبوب، الحليب واللحوم بهدف رفع الإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

**الكلمات المفتاحية:** قطاع الفلاحي؛ أمن الغذائي؛ غذاء؛ الجزائر

**تصنيف JEL : Q1؛ Q2؛ Q11؛ Q15؛ Q18**

**Abstract:** This study aims to highlight the role played by the agricultural sector in providing food, and then achieving food security in Algeria, through a presentation and analysis of the various indicators of food security and the components of the agricultural sector, and its most important contributions to this economic revival on the one hand. And the efforts made to achieve food security in Algeria on the other hand.

The study concluded that the agricultural sector contributed significantly to the improvement of the food security index in Algeria over the recent years. However, it remains unexploited yet, and this is compared to the enormous potentials and components that characterize it, when more attention must be given to the agricultural sector and the direction to develop strategic agricultural divisions such as the grain, milk and meat division with the aim of raising productivity and achieving self-sufficiency.

**Keywords:** agricultural sector; food security; food; Algeria

**JEL Classification Codes : Q1; Q2; Q11; Q15; Q18**

## 1. مقدمة:

* معزوزي إدريس

أصبح الاهتمام بقضايا الغذاء والأمن الغذائي يحظى بمكانة خاصة، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، فبعدما كان الاهتمام ينصب ويتركز على تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية والعسكرية من أجل ضمان أمن وسيادة ورفاه الدول، انتقل الحديث إلى الأمن الغذائي، حيث يواجه العالم تحديات عديدة تشمل ندرة الموارد الطبيعية وتنامي الطلب على الغذاء، نتيجة لتزايد عدد السكان، ناهيك عن الأزمات البيئية، الصحية، السياسية والعسكرية، كل هذه الظروف ساعدت على خلق أزمة غذاء حادة مصحوبة بارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية.

كما دفعت أزمة الغذاء العديد من دول العالم وفي مقدمتها الجزائر، إلى التوجه والاهتمام بقطاع الفلاحة من أجل توفير احتياجاتها من الأغذية، وتقليص فاتورة الواردات، والمحافظة على استقرار اسعار السلع الغذائية الرئيسية، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والأمني على حد سواء.

**إشكالية الدراسة:** من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم قطاع الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي أهمية قطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني؟

-كيف يساهم قطاع الفلاحة في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

**فرضيات الدراسة:** للإجابة على هذه الأسئلة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

-تكمن أهمية قطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني في خلق الثروة للدولة وتوفير الغذاء واليد العاملة.

-ساهم قطاع الفلاحة في الجزائر في زيادة نمو الانتاج وزيادة الناتج الداخلي الخام، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى التعريف بمقومات القطاع الفلاحي في الجزائر وقدرة هذا الأخير على تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما تهدف إلى التعريف بالأمن الغذائي ومختلف مؤشراته، وكذا الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية في تطوير القطاع الفلاحي.

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في معرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في زيادة نمو الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي هذا من جهة. وإسهامه في الانعاش الاقتصادي، وتقليص الفجوة الغذائية من جهة أخرى.

**المنهج المتبع:** لاختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، كونهما يتماشيان وطبيعة الموضوع، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في وصف المفاهيم حول موضوع الأمن الغذائي وقطاع الفلاحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتمدنا على المنهج التحليل لتحليل المؤشرات والاحصائيات المتحصل عليها واستخلاص النتائج.

**خطة البحث:** للإجابة على التساؤلات واختبار الفرضيات قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول: ماهية الأمن الغذائي.

المحور الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

المحور الثالث: واقع قطاع الفلاحة في الجزائر.

المحور الرابع: مساهمة قطاع الفلاحة في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي.

المحور الخامس: الجهود المبذولة من قبل الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي.

## 2. ماهية الأمن الغذائي:

كان أول ظهور لمصطلح الأمن الغذائي في سنة 1974 خلال مؤتمر الأغذية العالمي، جراء انتشار الفقر والمجاعات حول العالم، حيث تم تسليط الضوء على الامدادات الغذائية والتأكيد على ضرورة توافر الأغذية، ويشير هذا المصطلح إلى امكانية حصول الأفراد على الكمية الكافية من الغذاء الصحي السليم الذي يلبي احتياجات الجسم اليومية.

كما كان ينحصر مفهومه في البداية على توفر الغذاء بالكمية الكافية فحسب، ثم تطور بعد ذلك ليشمل توفر الغذاء الصحي على مدار السنة ولجميع الأفراد.

### 1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

تعددت التعاريف التي تدور حول مفهوم الأمن الغذائي بين التعاريف الرسمية الصادرة عن مختلف الهيئات والمنظمات الحكومية والغير الحكومية وبين التعاريف الغير رسمية التي تبناه مختلف المفكرين والكتاب والباحثين، وسوف نأتي على ذكر أهم هذه التعاريف الصادرة عن مختلف المنظمات والهيئات.

**أ-تعريف منظمة الأغذية والزراعة(فاو) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة(FAO):**

عرفت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 الأمن الغذائي بأنه "يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون لجميع الأفراد، في جميع الأوقات، إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية ومأمونة ومغذية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية" (FAO, 1996)

**ب-تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية(AOAD):**

جاء في تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي على أنه" توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، لكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الانتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحة لكل أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية" (براهيم، 2016، الصفحات 70-71).

**ج-تعريف الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:**

لقد جاء تعريف الأمن الغذائي في نص المادة رقم 03 من القانون رقم 08-16 الصادر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على أنه " حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشطة" (المادة 03، 2008).

من خلال ما سبق من التعاريف نلاحظ أن مصطلح الأمن الغذائي تطور مع مرور الزمن بحيث انتقل من مفهومه الضيق الذي ينحصر في توفير الغذاء بالكمية الكافية إلى مفهومه الشامل والواسع بتوفير الغذاء الصحي السليم في كل الأوقات مع مراعات قدرة الأفراد والاسر للوصل إليه.

كما يتضح من خلال التعاريف السابقة أن الأمن الغذائي يستند على عدة ركائز أساسية نتناولها بالتفصيل في العنصر الموالي:

**2.2 مرتكزات الأمن الغذائي: يرتكز الأمن الغذائي على أربعة مرتكزات وهي كالآتي:**

**أ-توفر الغذاء (Food availability):** ويقصد بها توفر كميات كافية وذات جودة من الغذاء بحيث تلبي وتغطي حاجيات السكان، ولا يشترط أن يكون توفر الغذاء مربوط بالإنتاج المحلي فقط، بل يمكن توفيرها من خلال الانتاج المحلي أو اللجوء إلى الأسواق الخارجية لاستيرادها، كما يمكن توفيرها من خلال المساعدات الغذائية.

**ب-الحصول على الغذاء (Food access):** تمكين الأفراد من الوصول إلى الغذاء الكافي والغني من المواد الغذائية التي يحتاجونها للحصول على أنظمة غذائية غنية (المادة 14، 2021).

**ج-استخدام الغذاء (Utilization):** ويقصد بها استخدام الغذاء لتلبية الاحتياجات الفيزيولوجية للأفراد والذي يتطلب بدوره توفر بنية تحتية داعمة كالمياه النظيفة، والصرف الصحي والرعاية الصحية، كما يشمل كذلك كيفية إعداد الطعام وتوزيع الغذاء داخل الأسرة.

**د-استقرار الغذاء (Stability):** ويعني استقرار امدادات الغذاء واستمرار تزويد الأفراد والأسر بالمواد الغذائية اللازمة، مع ضرورة استمرار الإمدادات خلال الأزمات والصدمات المفاجئة كالأزمات الصحية COVID19 أو الحروب كأزمة الحرب الروسية الأوكرانية...الخ.

ولمزيد من التوضيح نلخص مرتكزات الأمن الغذائي من خلال الشكل الموالي:

**شكل 1: مرتكزات الأمن الغذائي**

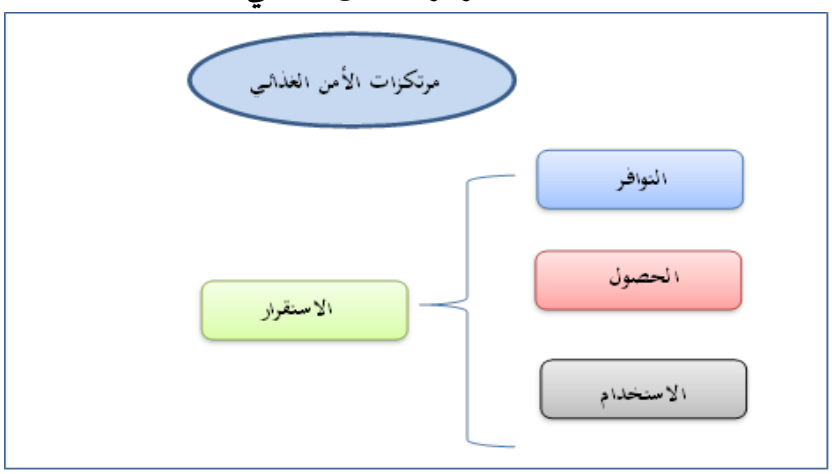


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات السابقة

تجدر الإشارة إلى أن كل مرتكز(بعد) أو من المرتكزات السابقة الذكر تقاس عن طريق مؤشرات معينة ومحددة، وهذا ما سنتناوله في العنصر الموالي:

**3.2 مؤشرات الأمن الغذائي:** لرصد حالة الأمن الغذائي لمنطقة أو لدولة ما، لابد من اجرء تقييم من خلال مؤشرات معينة، والجدول الموالي يعرض صورة عامة عن مجموعة المؤشرات وتنظيمها حسب المرتكزات(الأبعاد) الأربعة الخاصة بالأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة(فاو)، 2013، الصفحات 20-21):

**جدول 1: مؤشرات الأمن الغذائي**

| | الركيزة(البعد) | مؤشرات الأمن الغذائي |
|---|---|---|
| العوامل المحددة والثابتة | التوافر | – متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية<br>–متوسط قيمة انتاج الأغذية<br>– نصيب امدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور<br>–متوسط الإمدادات من البروتينات<br>–متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر |
| | الوصول المادي | – النسبة المئوية من الطرقات المعبدة من إجمالي الطرقات<br>– كثافة الطرقات<br>– كثافة السكك الحديدة |
| | الوصول اقتصادي | – المؤشر المحلي لأسعار الأغذية |
| | الاستخدام | – الوصول إلى مصادر المياه المحسنة |
| | التعرض للخطر | – نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب<br>– النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهزة للري<br>– قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الاجمالية من البضائع |
| | الصدمات | – الاستقرار الساسي وغياب العنف/الارهاب<br>– تقلب الأسعار المحلية للأغذية<br>– تغير انتاج الاغذية للفرد الواحد<br>– تغير الإمدادات الغذائية للفرد الواحد |
| | الوصول | – انتشار نقص التغذية<br>– نصيب الفرد مما ينفقه الفقراء<br>– عمق العجز الغذائي<br>– معدل انتشار عدم كفاية الأغذية |
| | | – النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال.<br>– النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون التقزم. |

| | | |
|---|---|---|
| النتائج | الاستخدام | – النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون النقص في الوزن.<br>– النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون نقص في الوزن.<br>– معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل.<br>– معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون شن الخامسة.<br>– معدل انتشار النقص في الفيتامين (أ).<br>– معدل انتشار النقص في اليود. |

**المصدر**: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة**، روما، إيطاليا، 2013، ص16.

من خلال الجدول نلاحظ انه توجد مؤشرات محددة تقيس وتصف كل ركيزة من ركائز الأمن الغذائي، مثلا استخدام الغذاء يقاس من خلال عدة مؤشرات منها، النسبة المئوية من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون الهزال، ومعدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل...الخ.

كذلك الأمر بالنسبة الوصول إلى الغذاء، الذي يقاس بعدد معتبر من المؤشرات نذكر من بينها، نصيب الفرد مما ينفقه الفقراء، انتشار نقص التغذية، ومعدل انتشار عدم كفاية الأغذية...الخ

أما فيما يخص التوافر فهو يقاس من خلال مؤشرات عديدة منها متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نصيب امدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات و متوسط قيمة انتاج الأغذية...الخ.

## 3. واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

نستعرض من خلال هذا المحور واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال دراسة مختلف مؤشرات الأمن الغذائي الصادرة عن المؤشر العالمي للأمن الغذائي(Global Food Security Index)

### 1.3 تصنيف الجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي GFSI:

مؤشر الأمن الغذائي العالمي(Global Food Security Index) هو مؤشر مركب يهدف إلى رصد الأمن الغذائي على مستوى العالم. تم تصميمه من قبل وحدة المعلومات الاقتصادية، يتم إصداره سنويا منذ عام 2012 ويغطي أكثر من 100 دولة (Thomas A.–C and, 2017, p. 5).

صنف المؤشر العالمي للأمن الغذائي الجزائر على رأس قائمة البلدان الإفريقية، وفي المرتبة 54 عالميا من بين 113 بلد في سنة 2021، محسنة بشكل ملحوظ تصنيفها مقارنة بسنة 2020 حيت كانت تحتل المرتبة 58عالميا.

حيث أرجع موقع "ايكونوميست أمباكت" هذا التحسن في ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي لسنة 2021 إلى حصولها على نقطة إجمالية تقدر بـ 63.9 نقطة من بين 100 نقطة، حيث تحصلت على 58 نقطة للانتفاع و 58 نقطة فيما يخص الوفرة و62 نقطة للنوعية والسلامة الصحية للأغذية أما فيما يخص الموارد الطبيعية والصمود فتحصلت على50.7 نقطة.

والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي.

**جدول 2: ترتيب الجزائر حسب مؤشر الأمن الغذائي العالمي**

| | المؤشر العام للأمن الغذائي | | | |
|---|---|---|---|---|
| الترتيب113 / | Δ | البلد | الرصيد | Δ |
| 51 | ▼1 | تيلاند | 64,5 | +0,9 |
| 52 | ▲9 | كولومبيا | 64,4 | +3,9 |
| 53 | ▼2 | الأرجنتين | 64,2 | +1,1 |
| 54 | ▲1 | الجزائر | 63,9 | +2,3 |
| 55 | ▲8 | تونس | 62,7 | +2,5 |
| 56 | ↔ | أذربيجان | 62,6 | +1,1 |
| 57 | ▼3 | المغرب | 62,5 | +0,4 |
| 58 | ▲9 | أوكرانيا | 62,0 | +3,2 |

**Source:** Economist impact, (GFSI 2021 Model), 2021. at www.impact.economist.com

**2.3 تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2012-2021):** يوضح الشكل رقم (2) الرسم البياني لمؤشر البيئة العامة للأمن الغذائي للجزائر خلال الفترة 2012-2021، الصادر عن موقع "ايكونوميست امباكت"، حيث يقاس على سلم من 0 إلى 100، وتعبر الدرجة 100 بيئة الأمن الغذائي الأكثر ملائمة.

**شكل2: تطور مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)**

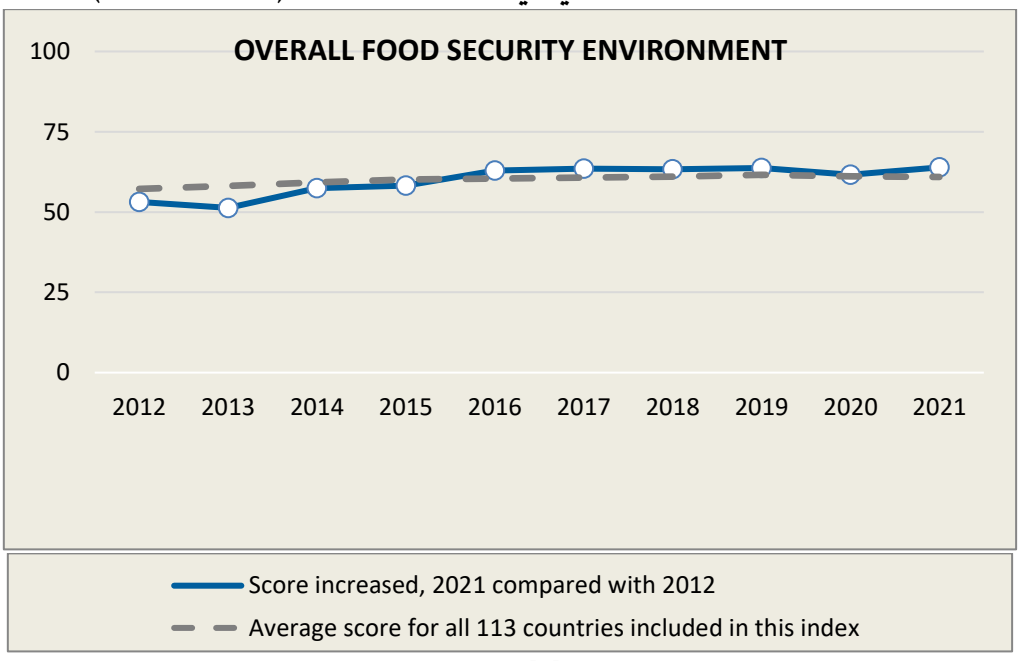


**Source:** Economist impact, (GFSI 2021 Model), 2021. at www.impact.economist.com

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن هناك تحسن وتطور ملحوظ في أداء مؤشر الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة(2012-2021)، وهذا راجع إلى المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية بإنعاش وتشجيع قطاع الفلاحة.

المتمعن في مؤشرات الأمن الغذائي يلاحظ أن أهم مؤشر أو المؤشر الرئيسي الذي تبنى عليه باقي المؤشرات، هو مؤشر الوفرة أي وفرة الأغذية، وهذا يتحقق من خلال الإنتاج المحلي بالدرجة الأولى، أي ما تنتجه الدولة من منتجات غذائية تلبي بها حاجيات السكان وهذا يقودنا إلى أهم قطاع مسؤول على وفرة الغذاء، ألا وهو قطاع الفلاحة، وسوف نستعرض في المحور الموالي واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

## 4. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

يحظى قطاع الفلاحة باهتمام متزايد من قبل الدولة الجزائرية وهذا نظرا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بمساهمته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير اليد العاملة، والاحتياجات الغذائية للسكان، ناهيك عن المساهمة في تطوير الصناعات الغذائية بتوفير المواد الأولية الأساسية اللازمة، و تقليص فاتورة الواردات التي تجاوزت 6 ملايير دولار أمريكي، ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

**1.4 مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر:** في ظل توجه الدولة الجزائرية لتطبيق استراتيجية اقتصادية تهدف إلى تنويع الموارد الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، ما جعل كل الأنظار تتجه نحو قطاع الفلاحة، لما يتوفر عليه من إمكانات ومقومات أساسية من موارد طبيعية وبشرية هائلة، و نستعرض فيما يلي أهم هذه المقومات.

**2.4 الموارد الطبيعية:** تحوز الجزائر زيادة على موقعها الجغرافي الاستراتيجي على إمكانات وموارد طبيعية كبيرة وفيما يلي سنعرض أهم هذه الموارد:

أ-**الأراضي الزراعية في الجزائر:** تقدر المساحة الإجمالية للأراضي في الجزائر بـ 2.381.741.00 مليون م2 تقسم كما يلي (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2022):

-**المساحة الإجمالية الزراعية:** تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بـ43 مليون هكتار، ما يعادل 18% من المساحة الإجمالية.

-**المساحة الزراعة المستعملة:** تقدر المساحة الزراعية المستعملة في الزراعة بـ 8.5 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية.

-**المراعي:** وهي الأراض التي يتم استخدامها لرعي الحيوانات وهي تمتد على مساحة قدرها 32.91 مليون هكتار وتمثل نسبة 13% من المساحة الإجمالية.

-**أراضي زراعية غير منتجة:** وتشمل المباني، الساحات، المزارع، المسارات، القنوات والوديان، وتقدر بـ2.036.089 هكتار أي ما نسبته 4.7 %من المساحة الإجمالية.

**ب-الموارد المائية:** تقسم الموارد المائية حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسة (بن سالم سعاد، 2021، صفحة 224):

-**الموارد المطرية:** يقدر المتوسط السنوي لمياه الأمطار في الجزائر بـ 12.5 مليار (م3) وتتركز في القسم الشمالي من البلاد بنسبة 90%، تليها منطقة الهضاب العليا بـ 10%، أما منطقة الصحراء الجزائرية فكمية مياه الأمطار تكاد تكون معدومة.

-**المياه الجوفية:** تقدر المياه الجوفية القابلة للاستغلال على المستوى الوطني بـ 7 مليار (م3) في السنة موزعة بين الشمال بـ 2 مليار (م3) والجنوب بـ 5 مليار (م3). وبحسب التقديرات تحتوي الجزائر على حوالي 147 طبقة مائية، كما تتوفر على 23 ألف بئر عميق، و60 ألف بئر صغير ونحو 90 ألف ينبوع. وتستفيد الجزائر من مخزون مائي جوفي تتقاسمه مع دول الجوار يقدر بـ 40 ألف مليار (م3)، 60% منها تقع داخل التراب الجزائري.

-**المياه السطحية:** يقدر حجم الموارد المائية السطحية في الجزائر ما بين 9.8 مليار (م3) إلى 13.5 مليار (م3) في السنة. ومن أهم مصادرها الأحواض بالدرجة الأولى تم السدود، الأنهار والمحاجر المائية، وهي تتوزع على كامل التراب الوطني، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1مليار (م3)، تم تليها أحواض الهضاب العليا فتحتوي على 0.7 مليار (م3)، أما الأحواض الصحراوي فتحتوي على 0.6 مليار (م3) (سيار زوبيدة، 2021، صفحة 22).

أما السدود فهي المصدر الثاني للمياه السطحية بعد الأحواض وهي تتوزع على أكثر من 80 سد على مستوى التراب الوطني في سنة 2021، كما تسعى الجزائر إلى توسيع شبكة السدود، حيث تم إنجاز دراسة لـ 34 موقع محتمل لإنجاز سدود أخرى بطاقة استيعاب تقدر بـ 2.6 مليار (م3)، وكدا تحديد 300 موقع لإنجاز حواجز مائية وسدود صغيرة بطاقة استيعاب إجمالية تصل إلى 12 مليار (م3) بآفاق 2030 (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

-**المياه المعالجة:** تحوز الجزائر على 200 نظام لتصفية المياه المستعملة وتقوم بتطهير 500 مليون (م3) سنويا، كما يعاد استعمال 50 مليون (م3) منها في الفلاحة أي بنسبة 10% فقط، وقد كشف وزير الموارد المائية والأمن المائي لوكالة الأنباء الجزائرية أنه تم تحديد هدف بآفاق 2024 للوصول إلى سقي ما يقارب 32 ألف هكتار باستعمال المياه المعالجة، كما تم في نفس السياق تحديد هدف بآفاق 2030 يتمثل في إعادة استعمال أكثر من 2 مليار (م3) سنويا في سقي مساحة تعادل 400 ألف هكتار منها 160 ألف هكتار بالهضاب العليا (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

**ج-المورد البشري:** يعد العنصر البشري المؤهل عامل رئيسي في تطوير الفلاحة، والجزائر تزخر بطاقات هائلة مع وجود أكثر من 11 مليون شخص يعيشون في الريف، اي ما نسبته 26% من مجموع السكان (البنك الدولي، 2022)، 70% منهم دون سن 30 سنة. رغم أن لقطاع الفلاحة النصيب الأقل من اليد العالمة،

وهذا راجع لعدة أسباب من بينها الهجرة من الريف إلى المدينة سعيا من أجل حياة أفضل، زيادة عن اتسام الفلاحة بالموسمية والتذبذب ما جعل الكثير من الشباب يعزفون عنها.

تعتبر المقومات البشرية والطبيعية السابقة الذكر والتي يمتاز بها القطاع الفلاحي في الجزائر محرك ودافع قوي لنهوض بالاقتصاد الوطني، وسف نتناول في المحور الموالي مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.

## 5. مساهمة قطاع الفلاحة في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي:

تسعى الجزائر إلى تحقيق إقلاع اقتصادي خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال الاهتمام بقطاع الفلاحة وتطويره. كون هذا الأخير يمتاز بمقومات تؤهله إلى تحقيق إنعاش اقتصادي وأمن غذائي مستدام.

سوف نتطرق من خلال هذا العنصر إلى مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الناتج المحلي الخام، وخلق اليد العاملة والتجارة الخارجية، كما نستعرض نمو القيمة المضافة للقطاع ونمو الانتاج الفلاحي لمختلف الشعب.

**1.5 مساهمة القطاع الفلاحي في نمو الإنتاج في الجزائر:** عرف الإنتاج الفلاحي بمختلف شعبه نموا معتبرا في السنوات الأخيرة نتيجة الارتفاع الكبير في الكميات المنتجة وارتفاع بعض المنتجات الفلاحية. كما ارتفعت حصة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ضمن القيمة المضافة الوطنية الاجمالية، ويرجع هذا النمو إلى السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة للنهوض بهذا القطاع، والشكل الموالي يوضح نسبة النمو الحقيقي والقيمة المضافة التي حققها القطاع خلال الفترة (2004-2018).

**شكل 3: نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر(2004-2018)**

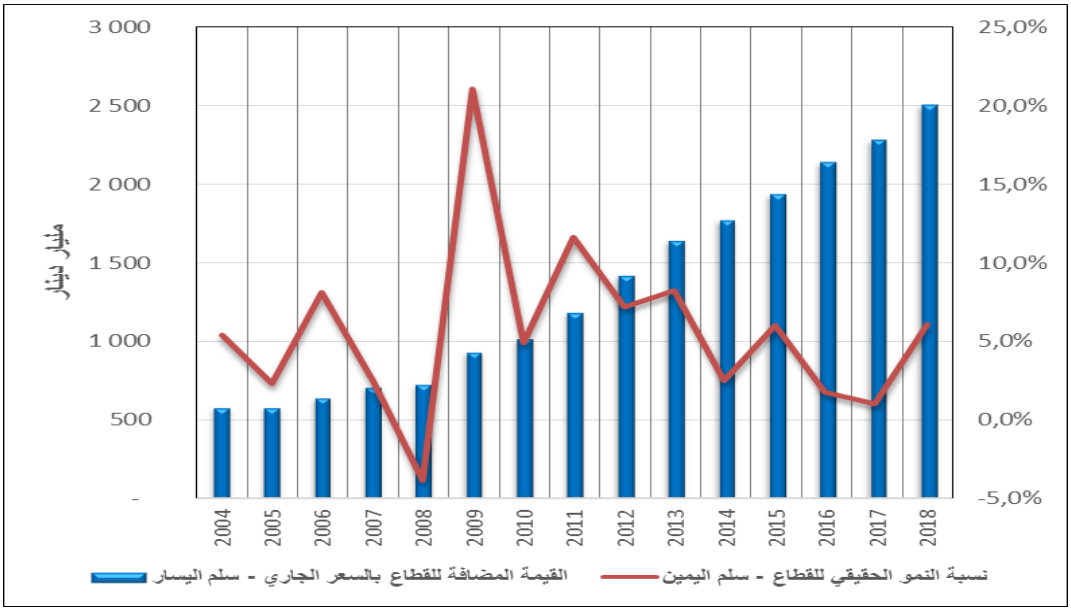


**المصدر**: التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص15.

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ أن الإنتاج الوطني الفلاحي حقق نموا تجاوز 5% خلال الموسم الفلاحي 2017-2018 مقابل 1.8% خلال سنة 2016 و 1.0% خلال سنة 2017. كما ارتفعت حصة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ضمن القيمة المضافة الوطنية إلى 15.5% بنهاية 2018 محققة ثروة منتجة

قدرها 2426.9 مليار دينار، وهذا يعكس نجاح الاستراتيجية الفلاحية المسطرة من قبل الدولة الجزائرية، كما ساعدت الظروف المناخية الملائمة خلال هذه الفترة على تحقيق هذه النسبة من النمو.

**2.5 مساهمة القطاع الفلاحي في نمو إجمالي الناتج الداخلي:** لقد عرفت مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي نموا متزايد، مند سنة 2000، ويرجع الفضل إلى الترتيبات والتسهيلات التي اتخذت من قبل الوزارة الوصية من دعم وتطوير القطاع ومرافقة الفلاحين.

حيث ساهم قطاع الفلاحة خلال سنة 2019 بنسبة تفوق 12% من الناتج الداخلي الخام بما يعادل 3500 مليار دينار ما يضع الجزائر في المراتب الأولى افريقيا حسب آخر تقرير أفريقي، والشكل الموالي يوضح مساهمة القطاع في نمو إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2004-2018).

**شكل 4: مساهمة القطاع الفلاحي في نمو إجمالي الناتج الداخلي(2004-2018)**

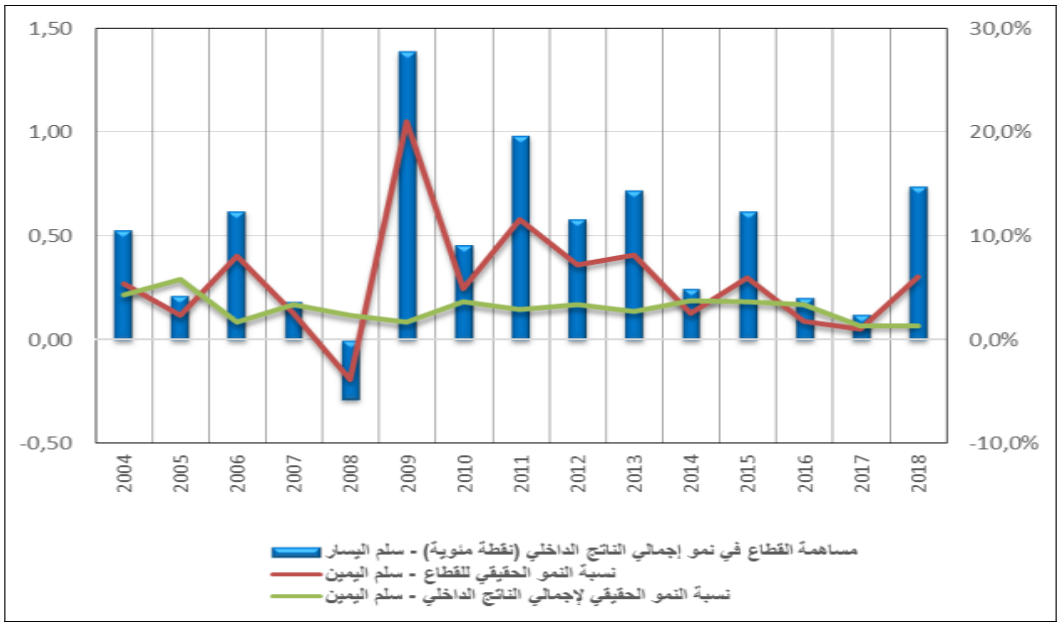


**المصدر**: التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ديسمبر 2019، ص16.

يمتل قطاع الفلاحة 12% من إجمالي الناتج الداخلي، حيث ساهم بـ 42.7% في نمو إجمالي الناتج الداخلي و بـ 22.6% في النمو خارج المحروقات، حيث سجل إنتاج الحبوب في 2018 أفضل المستويات حيث ارتفع الإنتاج بنسبة 75%، كما ازداد الإنتاج البستاني بـ 5%، أما الخضر الحافة ارتفعت لكن بوتيرة أقل، وسجل انتاج الحمضيات ارتفاع بـ 9.9%.

أما فيما يخص اللحوم البيضاء فقد عرفت وتيرة نمو قدرة بـ 0.8%، على عكس الحوم الحمراء، الحليب، البيض والفواكه فقد عرفت تراجعا في الإنتاج (بنك الجزائر، 2019، صفحة 16).

**3.5 مساهمة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية:** يعد القطاع الفلاحي أحد الركائز الأساسية لترقية التجارة الخارجية، ويعتبر الميزان الفلاحي أحد أجزاء الميزان التجاري الوطني، كما يعبر عن قضية حيوية هامة وهي الأمن الغذائي، إذ من خلاله يمكن معرفة مدى الاعتماد على الذات في انتاج الغذاء أو الاتجاه إلى

الاسواق الخارجية (بن قطيب و قويدر، 2020، صفحة 55)، وسوف نستعرض في هذه الفقرة الميزان التجاري الفلاحي الجزائري لمختلف المنتجات وذلك خلال الفترة (2001-2017).

**شكل 5: الميزان التجاري الفلاحي الجزائري بالمنتج خلال المرحلة (2001-20017)**

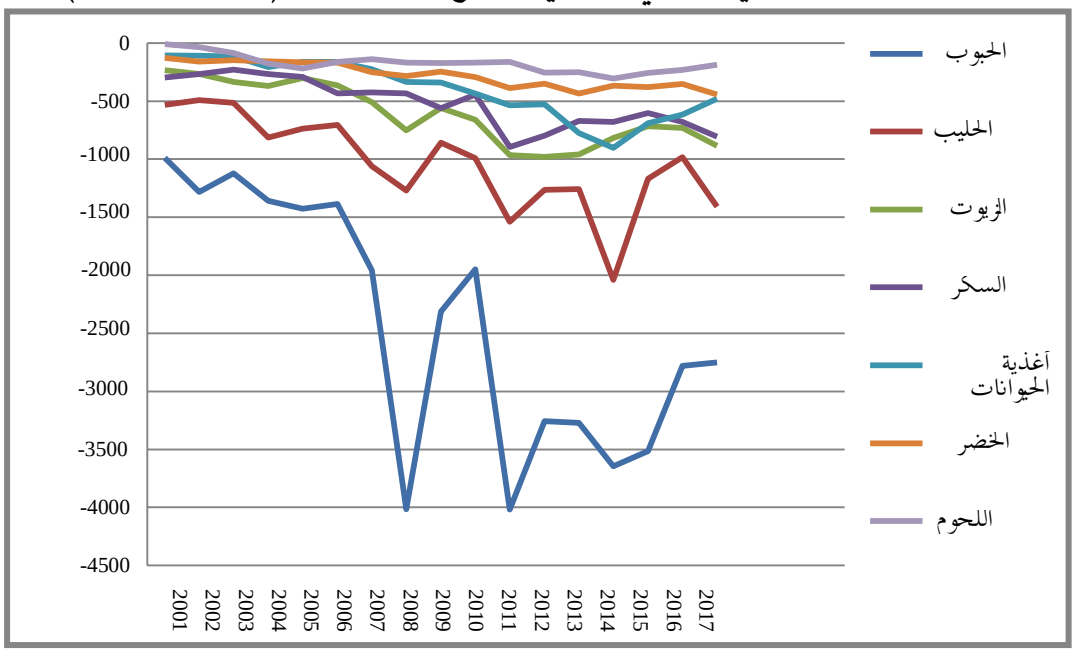


**Source**: Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie, Janvier 2019, p77 .

من خلال الشكل رقم(5) نلاحظ أن هناك عجز في الميزان التجاري الفلاحي خلال الفترة (2001-2017)، حيث كانت نسبة الاعتماد على واردات المنتجات الفلاحية الاستراتيجية الواسعة الاستهلاك عالية، كالحبوب والألبان، مسجلة عجزا كبيرا وصل إلى 2.7 مليار دولار بالنسبة للحبوب و1.4 مليار دولار بالنسبة للألبان خلال سنة 2017. وبدرجة أقل الزيوت والسكر بـ 1.6 مليار دولار وبـ 188 مليون دولار بالنسبة للحوم. أما الخضر والفواكه فنسبة العجز كانت ضئيلة.

تسعى الجزائر خلال السنوات الأخيرة جاهدة من أجل سد هذا العجز ويتجلى ذلك من خلال الإجراءات التشجيعية وتحفيز الفلاحين على التوجه إلى زراعة المنتجات الاستراتيجية كالحبوب والدرة والشعير.

**4.5 مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر:** يعتبر قطاع الفلاحة كعامل جذب للعمالة واليد العملة منذ القدم، بحكم أنه يشكل مصدر رزق في الأرياف والقرى.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد بشكل كبير على العمالة البشرية في القطاع الفلاحي، خاصتا في ظل الاستعمال المحتشم للمكننة والتكنولوجيا الفلاحية، وهو ما أدى إلى ضرورة التوجه إلى الأساليب التقليدية التي تتطلب عمالة كبيرة، رغم أن حجم العمالة الفلاحية تبقى منخفضة مقارنة بباقي القطاعات في الجزائر.

والشكل الموالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1991-2019) معبر عنها بنسبة مئوية من مجموع اليد العاملة الإجمالية.

**شكل 6: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1991-2019)**

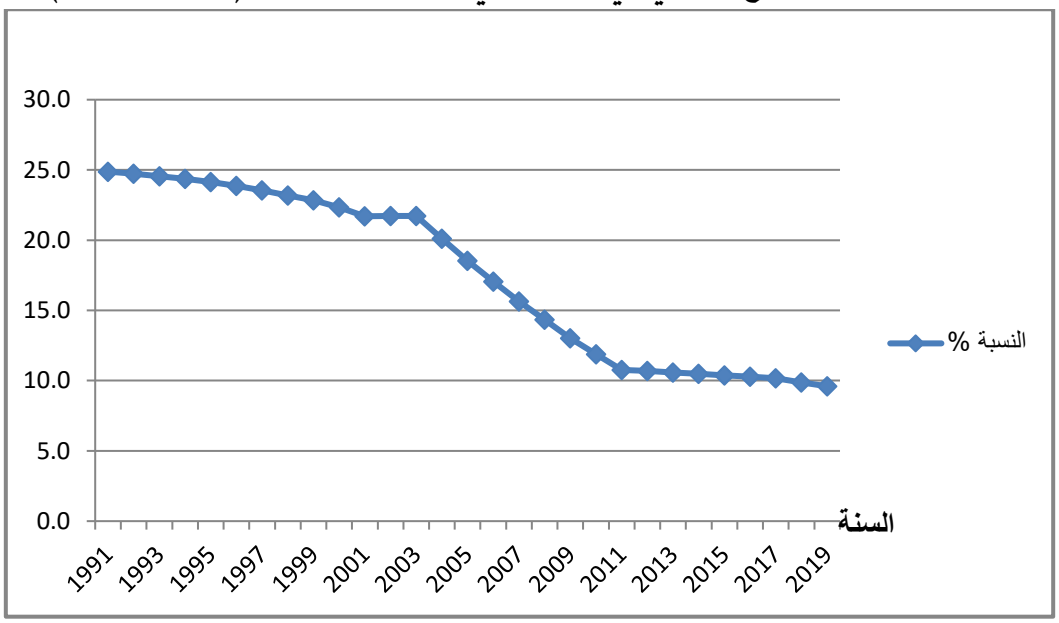


**المصدر** : البنك الدولي، 2020، www.data.albankaldawli.org

من خلال الشكل رقم (6) نلاحظ أن هناك تراجع ملحوظ في نسبة اليد العاملة الفلاحية مقارنة باليد العاملة الإجمالية، حيث انتقلت النسبة من 24.9% سنة 1991 إلى 9.6%سنة 2019، وهذا يعكس النزيف الكبير في اليد العاملة الفلاحية نتيجة كما وسبق أن ذكرنا للهجرة من الريف إلى المدينة التي شهدته هذه المرحلة.

## 6. الجهود المبذولة من قبل الجزائر تحقيق الأمن الغذائي:

في ظل المخاوف المتزايدة من استمرار الأزمة الغذائية الدولية، ونقص الإمدادات من المواد الغذائية الأساسية، نتيجة للعوامل المناخية وانتشار الحروب وخاصتا التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وما انجر عنها من تبعات على أسعار المواد الغذائية العالمية، قررت الجزائر اتخاذ اجراءات ووضع استراتيجيات مستعجلة من أجل ضمان تحقيق أمنها الغذائي ومن بينها هذه الاستراتيجيات:

**1.6 ضمان توفير مخزون استراتيجي:** في عملية استباقية وتحسبا لأي طارئ في حال نقص المعروض العالمي من المواد الغذائية الأساسية مثل القمح، الشعير والدرة، اشترت الجزائر في شهر فيفري 2022 نحو 700 ألف طن من القمح اللين وتشكل هذه الكمية أعلى طلبية في تاريخ الجزائر (العربية، 2022).

يأتي هذا في الوقت الذي وصل فيه المعدل السنوي لاستيراد المواد الغذائية بـ 10 ملايير دولار، حيث استوردت الجزائر في المناقصة الدولية الأخيرة 3 ملايين طن إضافية من القمح، وهو ما رفع مخزون البلاد من القمح إلى 10 أشهر. وتستورد الجزائر سنويا ما مقداره 7 ملايين طن من الحبوب، ناهيك عن الإنتاج المحلي ما يجعل لديها مخزون استراتيجي كاف.

**2.6 إعداد مشروع قانون بتجريم تصدير المنتجات الغير منتجة محليا:** حيث كلف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، وزير العدل بإعداد مشروع، يجرم ويمنع تصدير كل ما تستورده الجزائر، من منتجات واسعة الاستهلاك، كالزيت، السكر والسميد والعجائن ويأتي هذا في خطوة من للحد من ظاهرة نقص المواد الغذائية الاستراتيجية.

**3.6 تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية الغذائية:** في تصريح لوزير الفلاحة والتنمية الريفية عبد الحميد حمدان للإذاعة الوطنية أن الجزائر استطاعت تحقيق 70% من احتياجاتها الغذائية محليا باستثناء مادة القمح.

حيث ارتفع انتاج مادة القمح الصلب من 3.17 مليون طن في سنة 2018 إلى 3.21 مليون طن في سنة 2019، كذلك الأمر بالنسبة لمادة البطاطا، فقد ارتفع الإنتاج في هذه المادة الأساسية من 4.65 مليون طن سنة 2018 إلى 5 ملايين طن سنة 2019.

كما استطاعت الجزائر أن تحقق الاكتفاء الذاتي في الخضر والفواكه، وباشرت بتصدير الفائض في بعض المنتجات الفلاحية كمادة الثوم إلى أوروبا في سنة 2019 (شبكة الصين، 2021).

**4.6 رفع أسعار شراء المنتجات الفلاحية الأساسية من الفلاحين:** حيت جاء في قرار للسلطات الجزائرية رفع أسعار شراء القمح والشعير من المزارعين، ويتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 22-56 المؤرخ في أول رجب عام 1443 الموافق 2 فبراير 2022 الذي يحدد الأسعار عند الإنتاج للقمح الصلب والقمح الين والشعير، حيث رفع سعر شراء القمح الصلب إلى 6000 دينار جزائري للقنطار بدلا من 4500 دينار جزائري للقنطار، ورفع سعر شراء القمح اللين من 3500 دينار جزائري إلى 5000 دينار جزائري، أما الشعير والشوفان فقد رفع سعر شرائه من 2500 إلى 3400 دينار جزائري للقنطار (مرسوم تنفيذي رقم 22-56، 2022)، وتعتبر هذه خطوة تحفيزية للفلاحين من أجل تشجيع الإنتاج المحلي وتحقيق الأمن الغذائي.

**5.6 تشجيع الاستثمار الفلاحي في الجنوب:** تركز الدولة الجزائرية على توسيع الاستثمار الفلاحي، وذلك بالتوجه نحو الاستثمار في الصحراء خاصتا في مجال الزراعات الاستراتيجية كالقمح والدرة والبقوليات والأعلاف والزراعات الزيتية، حيث تبلغ مساحة الأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح بحوالي 1.4 مليون هكتار تتوزع على 10 ولايات جنوبية، زيادة على توفرها تتوفر على ثروة مائية ضخمة.

كما قامت الدولة بإنشاء صندوق خاص يهتم بدعم وبتنمية وتطوير الزراعة الصحراوية من خلال تشجيع الفلاحين المونين للمخزون الاستراتيجي للدولة، عبر دعمهم بالقروض والأسمدة والامتيازات الجبائية والتحفيزات في مجال استيراد العتاد الفلاحي.

**6.6 التوجه نحو الزراعة الذكية:** تتطلب زيادة الإنتاجية الزراعية وقدرتها على الصمود والتكيف مع التحولات المناخية تحولا كبيرا في طريقة ادارة المياه والتربة والمغذيات والأسمدة، حيث تستخدم تقنيات حديثة في التتبع الكمي لحركة وديناميكية الكربون والمياه والمغذيات ضمن نظم ايكولوجية زراعية متنوعة من أجل تحسين ممارسة الزراعية الذكية (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 2022)، وتسعى الجزائر إلى تشجيع الزراعة الذكية

لتحقيق أمنها الغذائي وذلك من خلال إعطاء أهمية كبيرة للبحث العلمي المتخصص في الزراعة، حيث تعتزم إنشاء مدرسة عليا للفلاحة الصحراوية في ورقلة وأخرة في ولاية الواد، تهتما بتطوير أساليب وتكنولوجيات الزراعة، الري وتطوير الصناعات الغذائية.

**7.6 الإجراءات الضريبية الرئيسية الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والانتاج في الاقطاع الفلاحي:** تعد الاجراءات المدرجة في قانون المالية 2022 التي جاءت من أجل تخفيف العبء الضريبي على الفلاح والتي تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والانتاج الوطني لا شيما في المجال الفلاحي، وذلك بتخفيف الضرائب بمختلف أنواعها من أجل الدعم المباشر وتشجيعا الفلاح لبقائه في مهنته وزيادة الإنتاج الفلاحي وتتمثل هذا الإجراءات فيما يلي:

– الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة الخاصة بأعلاف الماشية والدواجن المنتجة محليا هذا الإجراء يسمح بتخفيف العبء على الإنتاج بصفة مباشرة مما يدعم ويحافظ على استقرار أسعار اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء خاصتا وأن هذه الأخيرة تعتمد في اناجها بنسبة كبيرة على الأعلاف (المادة 90، 2021).

– تمديد الإعفاء الدائم على ضريبة الدخل الإجمالي(الدخل الفلاحي) الذي يشمل المستثمرات الصغيرة التي تكون مساحتها أقل أو يساوي 6 هكتارات بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب والهضاب العليا و هكتاران (02) بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى (المادة 14، 2021).

–الإعفاء من القيمة المضافة بالنسبة للمواد الأولية التي تدخل في انتاج الأعلاف (مرسوم تنفيذي رقم 21-120، 2021).

–الاستفادة من الإعفاء عن ضريبة الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات عن الدخل الناتج عن الأنشطة الفلاحية والحيوانية (المادة 36، 2021).

–منح تخفيض بـ 60% على الدخل الصافي الخاضع للضريبة لقطاع أو شعبة مربي الماشية هذا الإجراء يسمح تقليص تكلفة اللحوم الحمراء وهذا الإجراء يأتي كإجراء مكمل لعدة إجراءات أخرى اتخذتها الدولة الجزائرية لشعبة اللحوم وشعب أخرى.

وتهدف هذه التدابير التحفيزية والتشجيعية إلى إعادة بعث النشاط الفلاحي وتتدرج في إطار إجراءات المرافقة التي تضعها الدولة لصالح الفلاحين والمربين والمهنيين.

**8.6 إنشاء البنك الوطني للبذور:** تم تدشين البنك الوطني للبذور يوم 11 اوت 2022 بمقر المركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل وتصديقها بالجزائر العاصمة ويكتسي هذا الإنجاز أهمية قصوى في تطوير الفلاحة والفضاءات الغابية ويعتبر كمرحلة جوهرية في ارتقاء بلادنا نحو تلبية وتغطية الحاجيات الوطنية من الموارد الفلاحية والتحويلية (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2022).

كما يعد إنشاء هذا البنك لبنة من أجل تعزيز السيادة الوطنية من خلال تكريس الأمن الغذائي للبلاد الذي وذلك بتحسين جودة انتاج المواد الاستراتيجية..

## 7. نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة التي تناولنا فيها عرض وتحليل للمقومات والمحددات الطبيعية التي تمتاز بها الجزائر من موارد طبيعية وبشرية من جهة، وواقع القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من جهة أخرى. خلصنا إلى أن للقطاع الفلاحي دور كبير في تحقيق الأمن الغذائي وانعاش الاقتصاد الوطني ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

-يساهم في خلق الثروة، حيث بلغت مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي الخام لعام 2021 بحوالي 12%، وهذا مؤشر إيجابي يعكس قدرة القطاع على خلق التنوع الاقتصادي في البلاد.

-يساهم في خلق اليد العاملة وامتصاص البطالة، حيث أن قرابة 2.5 مليون عامل يعملون في القطاع.

-يساهم بشكل كبير في توفير الغذاء، حيث بلغت تغطية الاحتياجات الغذائية من الانتاج المحلي لعام 2021 ما نسبته 75%، وهذا مؤشر إيجابي عزز من وضعية الأمن الغذائي في الجزائر.

لكن رغم المؤشرات الإيجابية للأمن الغذائي التي حققتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، ورغم الجهود الملموسة من قبل السلطات الجزائرية في انعاش القطاع الفلاحي. إلا أن هذا الأخير لا يزال غير مستغل بعد، ويتجلى ذلك من خلال العجز الكبير في الميزان التجاري الفلاحي، خاصتا في المواد الاستراتيجية كالحبوب والشعير والزيوت والألبان واللحوم.

كما أن الأمن الغذائي يرتبط بمؤشرات أخرى ليس لها علاقة بالقطاع الفلاحي، ما يستدعي ضرورة ترابط وتظافر كل القطاعات لضمان تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .

## 8. خاتمة:

لا يكاد يختلف اثنان حول دور القطاع الفلاحي في توفير الغذاء والعمالة وتحقيق الثروة، إلا أنه في حقيقة الأمر يتعدى ذلك بكثير. خاصتا في ظل الظروف والمستجدات التي حصلت على الساحة الإقليمية والدولية، وأصبح لقطاع الفلاحة دور استراتيجي يتعدى ذلك الدور التقليدي، والجزائر من بين الدول التي تسعى لإنعاش القطاع من خلال تسطير برامج واستراتيجيات على المديين الطويل والمتوسط من أجل تحقيق الأمن الغذائي والخروج من التبعية وتحقيق السيادة الوطنية.

ومن أجل النهوض بالقطاع نضع التوصيات التالية:

-ضرورة التركيز على الزراعات الاستراتيجية كالحبوب، السكر، والزيوت....الخ.

-الاعتماد على التكنولوجيا والذكاء الزراعي والتوجه نحو نمط الزراعة العمودية، والتركيز على الزراعة المروية والسقي التكميلي بدلا من الاعتماد على الزراعة المطرية.

- السعي من أجل إنشاء بنك الجينات الوطني للحفاض على السلالات الاصيلة، سواء في مجال البذور أو السلالات الحيوانية.

- تطوير الكادر البشري من خلال إنشاء معاهد ومدارس مختصة في المجال الفلاحي.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال الفلاحة، واكتساب الخبرات.

## 9. قائمة المراجع:

FAO. (1996). declaration on world food security. Retrieved 11 25, 2022, from https://www.mofa.go.jp/policy/economy/fishery/wsfs0911-2.pdf

Thomas A.-C and, a. (2017). , JRC technical reports : The use of the Global Food Security Index to inform the situation in food insecure countries. Publications Office of the European Union, 5.

البنك الدولي. (2022). سكان المناطق الريفية (% من إجمالي عدد السكان) - Algeria. تاريخ الاسترداد 22 07, 2022، من albankaldawli: https://data.albankaldawli.org/indicator/

العربية. (10 03, 2022). الجزائر تشتري 700 ألف طن من القمح في مناقصة. تاريخ الاسترداد 26 08, 2022، من alarabiya.net: www.alarabiya.net

المادة 14. (30 ديسمبر, 2021). المداخيل الفلاحية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 100.

المادة 36. (30 ديسمبر, 2021). الاعفاء الدائم من الضريبة على الدخل الاجمالي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 100.

المادة 90. (30 ديسمبر, 2021). الإعفاء على الرسم من القيمة المضافة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 100.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية. (22 06, 2022). تطوير ممارسات زراعة ذكية. تاريخ الاسترداد 17 07, 2022، من https://www.iaea.org/.

بلقلة براهيم. (2016). واقع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2000-2014 ومتطلبات تحقيقه. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف(15)، 70-71.

بنك الجزائر. (2019). التقرير السنوي 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الحزائر.

بوراي زينب، بن سالم سعاد. (2021). كتاب الملتقة الوطني العلمي حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق

مداخلة تحت عنوان: تصدير المنتجات الزراعية الجزائرية كشكل من اشكال التسويق الزراعي الدولي، الواقع والآفاق. مستغانم: المكتبة الوطنية الجزائرية.

خيرة بن قطيب، و الويزة قويدر. (2020). مساهمة القطاع الفلاحي في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000-2015). مجلة المدير، 07(01)، 55.

ساعو باية، سيار زوبيدة. (2021). كتاب الملتقى الوطني العلمي حول قطاع الفلاحة في الجزائر والواقع والآفاق، مداخلة تحت عنوان رصد امكانيات الانتاج النباتي الفلاحي في الجزائر. مستغانم، الجزائر: المكتبة الوطنية الجزائرية.

شبكة الصين. (15 07, 2021). الجزائر تحقق 70 % من احتياجاتها الغذائية محليا ومتأخرة في إنتاج القمح. تاريخ الاسترداد 2022 07, 15، من arabic.china.org.cn: http://arabic.china.org.cn/txt/2021-07/15/content_77628937.htm

قانون رقم08-16 المادة 03. (9 أوت, 2008). يتضمن التوجيه الفلاحي. (46)، صفحة 49. الجريدة الرسمية للجمهورية الجوائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 46، بتاريخ 9 أزت 2008.

مرسوم تنفيذي رقم 21-120. (29 مارس, 2021). كيفيات الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لعمليات بيع الشعير والذرة وكذا المواد والمنتجات الموجهة لتغذية المواشي والدواجن. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 24.

مرسوم تنفيذي رقم 22-56. (03 فبراير, 2022). يحدد أسعار الانتاج للقمح الصلب والقمح اللين والشعير والشوفان. (09)، 15. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 09.

منظمة الأغذية والزراعة(فاو). (2013). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2022). بخصوص تدشين البنك الوطني للبذور. تاريخ الاسترداد 11 08, 2022، من ./https://madr.gov.dz

وكالة الأنباء الجزائرية. (06 11, 2021). مياه: رفع قدرات تخزين السدود إلى 9 مليار متر مكعب على المدى القصير. تاريخ الاسترداد 13 07, 2022، من https://www.aps.dz/ar/economie/115322-9